



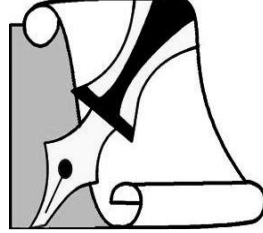
مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

خسائر الحصار الاقتصادية

أكد النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار؛ أن الخسائر الشهرية المباشرة وغير المباشرة للقطاع الاقتصادي والصناعي والتجاري (في قطاع غزة، تقدر بنحو 70 مليون دولار، بسبب الحصار وأزمة المقاصة والرواتب والأزمات المتفاقمة. وشدد على أن واقع المصانع والورش والمحال التجارية غاية في الصعوبة، حيث أغلق طيلة 14 عاماً من الحصار نحو 3500 مصنع وورشة ومحل تجاري. وأشار إلى أن غزة تشهد إغلاق يومي لمحال تجارية ومصانع وورش ومتاجر، ما يعني زيادة كبيرة في عدد المتعطلين عن العمل من عمال وفنيين، إضافة للخسائر الكبيرة، لافتاً إلى أن نسب الفقر والبطالة مرتفعة أصلاً. وأوضح أن نسبة الفقر تجاوزت الـ85%، فيما نسبة البطالة تزيد عن الـ60%، ونسبة دخل الفرد اليومي نحو 2 دولار، إضافة إلى أن عشرات آلاف الخريجين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعانون البطالة وقلة فرص العمل. وأكد أن أسواق غزة والضفة الغربية تشهد كساداً تجارياً عشية عيد الأضحى المبارك وموسم المدارس، حيث "تراجعت نسب البيع بما يصل إلى نحو 80% في غزة و 50% في الضفة الغربية".

وبيّن أن واقع غزة يزداد كارثية في ظل تراجع المساعدات والمشاريع الدولية والعربية، والانخفاض الكبير في دعم وإسناد المؤسسات المانحة الاغاثية في كافة القطاعات؛ وشدد على أن الحلول الجذرية المطلوبة فوراً لإنهاء الحصار الإسرائيلي بشكل كامل، وفتح كافة المعابر التجارية والسماح بحرية الاستيراد والتصدير ورفع قوائم الممنوعات، وربط غزة بالضفة الغربية عبر الممر الأمن.

وأشار إلى حاجة غزة لمشاريع تشغيل في المرحلة الحالية، باعتبارها الأكثر فاعلية لتجاوز الانهيار الاقتصادي، ووقف النزيف، لأن من شأنها توفير سيولة للأسر الفقيرة، وضخ الأموال في السوق المحلي، ما يعني تشغيل ودوران العجلة الاقتصادية بشكل سريع ومتنامي ومتصاعد." ودعا إلى ضغط دولي على الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء أزمة المقاصة ورفع الحصار بشكل كامل عن غزة، لأن ما يقوم به الاحتلال من إجراءات يمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي. ودعا الجهات العربية والإسلامية والدولية لتخصيص موازنات خاصة للتشغيل، بهدف إنقاذ الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة، مع إعطاء مشاريع التشغيل أولوية في المرحلة الحالية. وجدد الدعوة إلى وضع خطة اقتصادية حكومية شاملة لمعالجة الأزمات المتفاقمة ومواجهة التحديات، إضافة إلى وضع رؤية في كيفية التعاطي مع هذا الواقع الصعب. وشدد على أن الانقسام يزيد من المعاناة على كل الشرائح، مؤكداً ضرورة الوحدة الوطنية ووجود خطة شاملة لعلاج الأزمات الاقتصادية وغيرها التي تزداد ضراوة وقسوة، في ظل مخططات إسرائيلية لا تتوقف تستهدف غزة والقدس والضفة الغربية.

مقتل جندي إسرائيلي في عملية طعن

عثر على جثة أحد جنود الاحتلال قرب مستوطنة "مغدال عوز" في الكتلة الاستيطانية "غوش عتسيون"، وتبين وجود علامات طعن على الجثة. وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال إنه "عثر في ساعة مبكرة من صباح يوم الخميس 8-8-2019 على جثة جندي عليها علامات طعن"؛ والجندي يدرس في مدرسة دينية) تحضيرية للخدمة العسكرية)، وكانت تقارير تحدثت خلال ساعات الليل عن انقطاع الاتصال مع الندي الجندي ديفير يهودا شورك (19 عاماً). وتشير تقديرات أجهزة الاحتلال الأمنية إلى أن الجندي تعرض لهجوم، وأجبر على الصعود إلى مركبة، وألقيت جثته في المكان الذي عثر فيه عليها، ويتم فحص ما إذا كان الحديث عن عملية اختطاف قد تعقدت، وانتهت بمقتل الجندي.

يذكر في هذا السياق، أن الشاباك والشرطة والجيش قد أعلنوا، العثور على عبوة ناسفة جاهزة في "مختبر" في مدينة الخليل بهدف تنفيذ عملية في القدس.

وقال الشاباك إنه تم الكشف، في الأسابيع الأخيرة، عن عدة مجموعات عسكرية تابعة لحركة حماس في الضفة الغربية، كانت تعمل بتوجيه من قيادة الجناح العسكري في قطاع غزة، وخطت لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية.

وبحسب الشاباك، فقد طلب من هذه المجموعات تنفيذ عمليات اختطاف وإطلاق نار وطعن، وحياسة وسائل قتالية، وتجنيد ناشطين آخرين لتنفيذ عمليات.

وسارع رئيس "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، إلى القول إن "الخضوع للإرهاب في قطاع غزة يؤدي إلى عمليات في القدس والضفة الغربية"، وأضاف أن "الأجهزة الأمنية تعلم بوجود عشرات المجموعات التي تخطط لتنفيذ عمليات ضد اليهود بتوجيه من حركة حماس في قطاع غزة."

وقال أيضا إن المصطلح "تسوية" هو "تعبير عن الخضوع للإرهاب والسياسة الحالية لهذه الحكومة هي محاولة بائسة لتحقيق الهدوء للمدى القصير، والتضحية بأمن المواطنين في المدى البعيد."

تضارب في تقديرات الاحتلال الأمنية

أشارت التقديرات الأخيرة التي توصلت لها الأجهزة الأمنية إلى أن عملية قتل الجندي ديفيد شوريك من مستوطنة "عوفرا"، لم تكن عملية أسر، وذلك خلافاً لتحليلات سابقة صدرت عن محللين عسكريين في وسائل الإعلام نقلا عن مصادر عسكرية، فيما لا تزال التقارير الأمنية تتضارب حول عدد المنفذين وإذا ما كانت العملية نفذت في السيارة التي تم استخدامها في الهروب أم خارجها .

ووفقاً للتصريحات التي صدرت عن مراسل الشؤون العسكرية في صحيفة "معاريف"، طال ليف رام، في حديثه لإذاعة 103FM ، قال إن "الجيش الإسرائيلي يحاول في هذه الأثناء فهم

العملية وحلها على المستوى الاستخباراتي، فيما تستمر محاولات البحث للعثور على الخلية التي تواجدت في السيارة التي فرّت من مكان العملية"، وشدد رام على أن الحديث يدور حول خلية، نافيًا إمكانية أن تكون العملية من تنفيذ شخص منفرد.

وأشار إلى أن ما يمكن معاينته على الأرض في هذه الأثناء، هو انتشار المزيد من القوات الإسرائيلية في المناطق المحيطة بموقع العملية، مشدداً على أن "الجهود الحقيقية التي يبذلها الجيش هي على الصعيد الاستخباراتي مستعينة بالقدرات التقنية المتقدمة التي يمتلكها جيش الاحتلال، مقارنة بتلك التي امتلكها أثناء عملية أسر المستوطنين الثلاثة، في حزيران العام 2014، التي نفذتها خلية في الخليل تابعة لحركة "حماس".

واستدرك رام مشدداً على أن ذلك لا يعني أن قوات الاحتلال قد تنجح في العثور على الخلية خلال وقت قصير، وتابع "في بداية الحادث، كان هناك من قال إن الجندي قُتل داخل السيارة، لكنني أود التشكيك في هذا السيناريو على الرغم من التشابه الشديد بين هذا الحادث وحادث خطف وقتل المستوطنين الثلاثة عام "2014"، وأضاف "لا تبدو العملية كمحاولة أسر، لقد تجنب المنفذون أنفسهم ذلك حرصاً على سلامتهم ولعدم تعقيد الأمور. يجب وضع العديد من علامات الاستفهام حول التريجات التي تشير إلى أن عملية قتل الجندي تمت داخل السيارة."

وأضاف أنه نظراً للمسافة القصيرة التي قطعها الجندي، وموقع تنفيذ العملية) على مسافة تبعد 70 متراً عن نقطة المراقبة الشمالية لمستوطنة "مغdal عوز" وعلى بعد 150 متراً من المعهد الديني حيث تواجد الجندي(، والعثور على الأغراض والمتعلقات الخاصة بالجندي بالقرب من جثته، فإن عملية الطعن نفذت مباشرة فور اللقاء الأول مع الجندي وفور العثور عليه، وبناء على ذلك، الجيش يرجح أن العملية "خطت منذ البداية كعملية قتل وليست عملية أسر أو خطف تعرقلت لاحقاً."

وأكد أنه مع مرور الوقت على بدء التحقيق الأمني في ملابس العملية، تؤكد له المزيد من المصادر في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن التقديرات ترجح عملية القتل، لا عملية أسر فاشلة،

مشيرًا إلى أن العملية مركبة وقد تحاول فصائل فلسطينية الاستفادة منه ونسبها لنفسها، إلا أنها ربما تكون عملية "انتهاز فرصة".

ونقل عن مصادر في جيش الاحتلال أنه "عندما تود تنفيذ عملية أسر، فإنك تكشف نفسك وسط دوائر قد تتقاطع مع عناصر استخباراتية أو خلايا مزروعة، وذلك كونك تسعى للحصول على المساعدة وتهيئة الظروف لإتمام العملية، ومن الواضح أن المنفذ أو المنفذين لم يكشفوا عن أنفسهم في دوائر الاستخباراتية التابعة لأجهزة أمن الاحتلال في أنحاء الضفة الغربية".

وعندما سُئل مراسل الشؤون العسكرية في صحيفة "معاريف" حول إذا ما كان الجيش متأكد من أن العملية من تنفيذ خلية مركبة أو منفذ منفرد، قال إنه حتى هذه اللحظة، التقديرات الأمنية ترجح هذا الاحتمال (خلية)، وذلك لأنها متيقنة من استخدام سيارة للهروب من مكان تنفيذ العملية، وعليه فإن المنفذ أكثر من شخص واحد بالتأكيد. كانت هناك سيارة، هرب بواسطتها المنفذ، وسيتعين على الجيش فحص المزيد من الاحتمالات.

على الصعيد ذاته، ذكرت هيئة البث الإسرائيلي "كان"، نقلا عن مصادر أمنية إسرائيلية، أن العملية لم تكن مرتجلة، وإنما عملية تم التخطيط والاستعداد لها بعناية من قبل، وتقف خلفها خلية. وتابعت القناة نقلا عن مصادرها الأمنية أنه "ليس من الواضح إذا ما كانت الخلية التي نفذت العملية عبارة عن تنظيم محلي مستقل، أو خلية تلقت توجيهات من قطاع غزة.

ولفتت القناة إلى مخاوف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، من إقدام الخلية المزعومة بتنفيذ عمليات إضافية خلال الفترة المقبلة في أرجاء الضفة الغربية المحتلة، أو حتى من إقدام آخرين على تنفيذ عملية يقلدوا من خلالها أو يحاكيوا العملية الأخيرة.

رواية القناة الـ12

في المقابل، ذكرت القناة 12 الإسرائيلية، نقلا عن مصادر أمنية، أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن الجندي كان يسير على جانب الطريق قبل أن تفاجئه سيارة المنفذين، ولم يتضح بعد للأجهزة الأمنية إذا كانت العملية محاولة أسر أو عملية قتل، فيما ادعت أن الجندي قاوم قبل مقتله.

ووفقاً للقناة، فإن المنفذين أدركوا أنهم على بعد 100 متر من نقطة الحراسة العسكرية التابعة لمستوطنة "مغدال معوز"، وفي هذه المرحلة، قرروا إنهاء العملية في هذا الموقع، وبعد ذلك ألقوا بجثة الجندي من السيارة على جانب الطريق، وانعطفوا سريعاً وهربوا باتجاه مدينة بيت فجار. وأضاف تقرير القناة أن جميع نشاطات جيش الاحتلال الميدانية والاستخباراتية لعناصر الشاباك تجري في محيط البلدة، بمشاركة الوحدات الخاصة في الجيش. وذكر التقرير أن التقديرات الأمنية تؤكد أن العملية نفذت بتحريض ودعم من حركة حماس، التي سرعان ما رحبت بالعملية، وادعى أن المنفذ جال في المنطقة بسيارته بحثاً عن هدف محتمل، وعندما تم العثور على الجندي في هذه الساعة المتأخرة في المنطقة، تم تنفيذ العملية.

"اليمين الموحد" يدعو إلى فرض السيادة على الضفة

دعت رئيسة حزب "اليمين الموحد" إلييت شاكيد، إلى العمل على وقف صرف المعاشات لمن أسمتهم "الإرهابيين"، ومواصلة الإجراءات لتنظيم الوضع القانوني للتجمعات السكنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفق ما أوردته قناة "كان". وعلّق عضو حزب "اليمين الموحد" الوزير بتسائيل سموتريتش، على عملية الطعن التي قُتل فيها جندي إسرائيلي، قائلاً إنه "يجب جباية ثمن باهظ لمنفذي العمليات، وفرض السيادة على جميع التجمعات السكنية الإسرائيلية في الضفة الغربية." كما دعا إلى تجريد العمال الفلسطينيين من تصاريح العمل ونصب حواجز في جميع أنحاء الضفة الغربية.

مناورات عسكرية بحرية رباعية في ميناء حيفا

ذكر موقع "i24 news" الإسرائيلي، أن ميناء حيفا شهد مناورات بحرية بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليونان وإسرائيل، استمرت اربع ايام، وأعلن أنها لمحاكاة التصدي لكارثة طبيعية، لكنها تأتي وسط توتر شديد بين واشنطن وطهران. وقالت مصادر إسرائيلية إن المناورات لا صلة لها بالدفاع عن إسرائيل، وقدمت باعتبارها "أهم مناورات بحرية دولية تقودها

البحرية الإسرائيلية"، وتهدف إلى تقاسم الخبرات بين الدول المشاركة فيها. وتجمعت الفرقاطات الأربع للدول المشاركة في ميناء حيفا، في أول تمارين للإنقاذ البحري في حالة كارثة طبيعية كبيرة على غرار زلزال هايتي في عام 2010 الذي استخدم مثالا لهذه المناورات . وتتولى الفرقاطات في مثل هذه الحالات دوراً أساسياً في إيصال المساعدة ونجدة الجرحى. ونقل الموقع عن قائد القاعدة البحرية في حيفا جيل اينسكي، قوله إن هذه المناورات "لا علاقة لها بهجوم محتمل على إسرائيل. لكن إيران ليرمان، نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجيات والأمن، قال إن هذا التعاون يوجه "رسالة ردع للأعداء مع تعزيز مكانة إسرائيل كقوة في شرق المتوسط"، مضيفاً أن هذه المناورات "تعزز التعاون، مع تعزيز شرعية إسرائيل كدولة مهمة بين هذه الدول التي تتقاسم القيم ذاتها"، وفق تعبيره.

وتأتي هذه المناورات أيضاً مع تسجيل اكتشافات مهمة للغاز في شرق المتوسط في السنوات الأخيرة. وولدت هذه الاكتشافات آمالاً عريضة لكنها أثارت مطامع في المنطقة غير المستقرة أصلاً، بحسب الموقع. ونقل الموقع عن خبير فرنسي قوله إن "هناك نفط وغاز، أعتقد أن عمليات القسمة تجري بشكل جيد مع الجيران. لكن بعد ذلك هناك المنصات التي تعتبر هشة بحكم موقع إسرائيل، وهي بالتالي تحتاج للدفاع عنها." وختم الموقع الإسرائيلي بالقول: إنه "وسط هذا المناخ الإقليمي ومع انسحاب واشنطن من المتوسط وتنامي الحضور الروسي في المنطقة، يبدو أن فرنسا تعزز علاقاتها مع البحرية الإسرائيلية التي كانت شاركت في 2018 في تدريب مشترك في تولون جنوب فرنسا هو الأول من نوعه منذ أكثر من خمسين عاماً".

زيارة أعضاء بالكنيست الأسرى الفلسطينيين

هاجم رئيس حزب العمل عضو الكنيست عمير بيرتس، رئيس الوزراء نتنياهو عقب الإعلان عن اجتماعات عضو الكنيست، بما في ذلك بيرتس نفسه، ونواب عرب مع أسرى فلسطينيين في السجون؛ وقال بيرتس وفق القناة العبرية السابعة: "رئيس الوزراء الذي يتفاوض مع حماس التي ابتلعت، ويمرر لها حقائب بملايين الدولارات، ويجرأ على التبشير بزيارات الدولة التي تتم بشأن

قضايا . "وأضاف" :تم عقد جميع الاجتماعات بمعرفة من أعلى المراتب في مؤسسة الجيش ومن المثير للاهتمام أن بيبي لم يتحدث عن صفقاته مع حماس ."
 وهاجم نتنياهو الأحزاب اليسارية بعد البيان الصحفي رقم 12 حول زيارات أعضاء الكنيست الإسرائيليين للأسرى الفلسطينيين في السجون .وقال نتنياهو : "إن الإعلان عن زيارات أعضاء الكنيست من الأحزاب اليسارية للفلسطينيين المدانين بقتل اليهود يكشف مدى التشويه وخطورة الطريق الذي يسلكه اليسار ."

أما الوزير السابق نفتالي بينيت رد على ذلك بالقول ، " إن مئات الزيارات من الأحزاب العربية إلى الأسرى الفلسطينيين قتلة النساء والأطفال الرضع هي سقوط أخلاقي لدولة إسرائيل و الكنيست . "وأضاف" :هذه هي أفظع عمليات القتل التي يتعرض لها فقهاء حقوق الإنسان ."
 وعلق رئيس مجلس بيت إيل شاي ألون على القضية بالقول : "لقد شاهدنا اليوم قائمة الرعب، أعضاء الكنيست، الذين زاروا الفلسطينيين الذين أدينوا بقتل اليهود، يجب أن تقصر دولة إسرائيل زيارات السجون لكل من عائلات السجناء والبرلمانيين ."

وتم الكشف عن قائمة زيارات أعضاء الكنيست والمسؤولين الإسرائيليين للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من عام 2010 إلى 2012. وذكرت القناة العبرية السابعة حسب تقرير للقناة الثانية، أن الأسير الذي تلقى أكبر عدد من الزيارات هو مروان البرغوثي، الذي حُكم عليه بالسجن المؤبد و 40 سنة لمشاركته في التخطيط لسلسلة من العمليات .وأشارت إلى أن قائمة زوار البرغوثي كان من بينهم حاييم أوران رئيس حزب ميرتس السابق، فيما لم ينف أوران الاجتماعات .ولفتت إلى أن البرغوثي زاره أيضاً رئيس حزب العمل عمير بيرتس وأعضاء عرب في الكنيست، هم جمال زحالقة وأحمد الطيبي وعيساوي فريج وغيرهم .ونوهت القناة إلى أن الأسير عن حركة حماس حسن سلامة، الذي خطط لعمليات قتل فيها 64 إسرائيلياً، تلقى زيارة من عضو الكنيست جمال زحالقة .كما أوضحت أن الأسير الآخر عن حركة حماس عباس السيد الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة 35 عاماً لدوره في التخطيط لعملية فندق بارك في عام 2002 ،

والذي قُتل فيه 29 إسرائيليًا وجرح حوالي مائة، تلقى عدة زيارات، بما في ذلك خمس زيارات قام بها النائب عن الحركة الإسلامية إبراهيم صرصور.

نتنياهو يُصر على كاميرات مراقبة في مراكز الاقتراع العربية

رفض بنيامين نتنياهو، تسوية مع لجنة الانتخابات المركزية، حول طلب الليكود، زيادة حجم الرقابة الأمنية في صناديق الاقتراع بالبلدات العربية، وتثبيت كاميرات مراقبة داخلها. ووفقاً لهيئة البث الإسرائيلي "كان"، طلب نتنياهو من ممثل الليكود في لجنة الانتخابات المركزية، عضو الكنيست، دافيد بيتان، أن يوضح للجنة أن زيادة الرقابة الأمنية الشرطة في صناديق الاقتراع ليس كافياً بالنسبة لليكود، مشدداً على ضرورة تثبيت المزيد من كاميرات المراقبة.

وفي اجتماع لكبار المسؤولين في حزب الليكود، قال وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، إنه أوعز للشرطة بتعزيز الرقابة الأمنية لعناصر الشرطة في مراكز الاقتراع بالوسط العربي. وتعد لجنة الانتخابات جلسة بخصوص كاميرات حزب "الليكود" في مراكز الاقتراع بالبلدات العربية، حيث أصدر نتنياهو تعليمات لبيتان برفض التسوية المقترحة من اللجنة. وفي الوقت الذي أعلن حزب الليكود عن رصد ميزانية بقيمة مليوني شيكل لمراقبة سير الاقتراع في انتخابات الكنيست الـ 22 بالبلدات العربية، من المتوقع أن يعارض المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إدخال كاميرات مراقبة إلى مقار صناديق الاقتراع. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن مندلبليت من المتوقع أن يعارض إجراءات الليكود بإدخال كاميرات مراقبة إلى صناديق الاقتراع، وعلى الرغم من ذلك فإنه لن يعارض استعمال الكاميرات خلال عملية فرز الأصوات.

ويأتي ذلك، فيما تواصل الوحدة القطرية للتحقيق في جرائم الفساد والاحتيال) لاهاف(433، التحقيق بشبهات حول وجود تزيفات في نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة، وتتمحور الشبهات توزيع أصوات بين الأحزاب عند انتهاء التصويت، ما يعني تزيفاً في قوائم النتائج.

وفي ظل الشكاوى والتحقيقات التي حوّلها رئيس لجنة الانتخابات المركزية، القاضي حنان ميلنسر، إلى مندبلبيت، أوضح أنه سيتم خلال الانتخابات المقبلة منع التصوير داخل لجان وصناديق الاقتراع، وسيسمح بالتسجيلات الصوتية، " لكن لن يسمح ولا بأي حال من الأحوال تصوير الناخبين أو البروتوكولات."

ومن المتوقع أن يحظر مندبلبيت إدخال الكاميرات إلى صناديق الاقتراع، وسيقدم مندبلبيت توصياته للجنة الانتخابات، وترجح التقديرات أن أي قرار سيتخذ بشأن إدخال كاميرات خلال عملية فرز الأصوات يتم تنفيذه بترتيبات معينة، دون أن تستبعد " يدعوت أحرونوت " أن يتم تشريعه في قانون.

وفي سياق التحريض الممنهج لحزب الليكود على الجماهير العربية خلال حملته الانتخابية، قام حزب الليكود خلال انتخابات الكنيست الـ 21 التي جرت في نيسان الماضي، بنشر قرابة 1300 من ناشطيه وأعضاء حزبه في صناديق الاقتراع بالبلدات العربية وتزويدهم بكاميرات مراقبة. ويأتي هذا الإجراء لحزب الليكود بهدف ترهيب المواطنين العرب وثنيتهم عن القدوم لصناديق الاقتراع والمشاركة في التصويت والإبقاء على نسب التصويت منخفضة في المجتمع العربي.

المشركة: لا فائض أصوات مع ميرتس وباراك

أجمعت الأحزاب الأربعة (الجبهة، التجمع، الإسلامية، التغيير) التي أعادت تشكيل القائمة المشتركة لانتخابات الكنيست المقبلة، على رفض أي عرض قد يقدمه " المعسكر الديمقراطي " الذي يضم حزبي " ميرتس " و "إسرائيل ديمقراطية برئاسة إيهود باراك " لعقد اتفاقية على فائض الأصوات.

وكانت انتخابات الكنيست في العام 2015 التي خاضتها القائمة المشتركة لأول مرة بعد تشكلها قد شهدت سجالات حادة حول طرح عقد اتفاقية فائض الأصوات مع " ميرتس " حيث رفض التجمع الوطني الديمقراطي حينها رفضاً مبدئياً أي اتفاق مع " ميرتس " أو غيره من الأحزاب الصهيونية.

ومن جهتهم، اعتبر ذوو شهداء هبة القدس والأقصى اعتذار إيهود باراك، عن أحداث هبة القدس والأقصى في تشرين الأول العام 2000، وقتل 13 شهيدا من الشباب العرب برصاص الشرطة الإسرائيلية، محاولة اختراق جديدة لاحتياجات انتخابية لصالح الأحزاب الصهيونية، محذرين من مغبة هذه المسرحية الانتخابية لكسب أصوات الناخبين العرب. وأكدوا أن هذا الاعتذار لن يغلق ملف شهداء هبة القدس والأقصى، وسيبقى الملف مفتوحا إلى أن تتم معاقبة القتلة والمسؤولين عنهم الذين أصدروا الأوامر ولا زالوا يتحركون بحرية، وبضمنهم باراك.

وقال الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، النائب د. إِمطانس شحادة "أعتقد أننا سنكون في موقف إجماع بالقائمة المشتركة وهو موقف واضح للجميع ولا خلاف عليه بين الأحزاب الأربعة."

وأضاف أنه "لن يكون اتفاق فائض أصوات مع باراك و'المعسكر الديمقراطي' ولم يكن واردا بالحسبان بتاتا. نتحدث عن باراك وتاريخه، عن سفاح قاتل، وهذا ما يجعل الأمر غير قابل للنقاش أصلا."

وقال سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، منصور دهامشة، إن "هذا الأمر لا زال مبكرا للخوض فيه بهدف إصدار قرار مشترك".
وأكد أنه "عندما يبحث سنقرر رفضه بشكل قاطع بسبب وجود باراك المجرم الذي قتل 13 شابا من مجتمعنا. وعليه لن يكون اتفاق على فائض أصوات مع 'المعسكر الديمقراطي' وهو قرار سياسي وموقف سياسي وليس موقفا عنصريا تجاه أحد."

غانتس لناخبي اليمين: سنغتنل قادة حماس

يحتل الفلسطينيون حيزا واسعا نسبيا في المعركة الانتخابية، الجارية في هذه الأثناء، لكن ليس في السياق السياسي وحل سلمي، وإنما من خلال التهديد بشن عدوان آخر ضد قطاع غزة، أو المصادقة على توسيع المستوطنات وشرعنة بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، أكدت مصادر في حزب "كاحول لافان" أن تصريحات رئيس هذا الحزب، بيني غانتس،

ضد الفصائل الفلسطينية، وخاصة حركة حماس، في قطاع غزة، خلال جولة قام بها غانتس لـ "غلاف غزة"، كانت موجهة لناخبي اليمين ومحاولة جذبهم للتصويت إلى "كاحول لافان". وتوعد غانتس الفلسطينيين بأنه في حال تشكيله أو مشاركته في الحكومة المقبلة بعد انتخابات الكنيست، "لا نعتزم أن يستمر تآكل الردع، ولا نعتزم أن يستمر هذا النموذج المتمثل بجولات قتالية (متتالية وإطلاق طائرة ورقية أخرى وصاروخ آخر. وفي المرة القادمة التي سيحدث فيها شيء ما هنا، سنتأكد من أن تكون الجولة القادمة جولة أخيرة. ولن نحصل على هدنة فقط، وإنما سنسعى إلى حسم عسكري ضد حماس وتفكيك المنظومة كلها الموجودة مقابلنا".

وأضاف غانتس أنه "لن نوفر أي وسيلة، وإذا اقتضت الحاجة سنعمل من أجل اغتيال جميع قادة حماس، وسنعمل من أجل أن نضرب الحيز كله بالنيران، وسننفذ اجتياحا برياً متى نريد، والمكان الذي نريده، والمساحة التي نريدها، والفترة التي نريدها. والمبادرة كلها، من البداية حتى النهاية، ستبقى بأيدينا. ولن نوافق على أي شرط".

واشترط غانتس تهدئة مستقبلية باستعادة إسرائيل جثتي جنديين إسرائيليين ومواطنين إسرائيليين محتجزين في غزة. واعتبر أنه "إذا لم يسد هنا هدوءاً شاملاً ومطلقاً وقاطعاً، ويعود الأبناء إلى البيت، لن يكون هناك مفراً وسنشن حرباً واسعة. وسنمتلك الشجاعة لاتخاذ القرار والشجاعة للإيعاز للجيش الإسرائيلي بتنفيذ هذا الأمر".

وتابع أنه "أنصح قادة حماس أن يكونوا في حالة هدوء مطلق، لا بالونات، لا قذائف صاروخية، لا طائرات ورقية. لا شيء".

واعتبر المرشح الثاني لـ "كاحول لافان"، يائير لبيد، أن "على حماس أن تعلم أنه في المرة المقبلة التي يطلقون فيها صاروخاً على مواطني إسرائيل، لن يحصل رؤسائهم على حقائب بداخلها دولارات، خلال ولايتنا، وإنما سيتلقون صاروخاً موجهاً إلى داخل بيوتهم". وأشارت الصحيفة إلى أن رؤساء "كاحول لافان" ترددوا في إطلاق تصريحات كهذه الآن أو انتظار تصعيد أمني من أجل إطلاق أقوال كهذه، لكنهم قرروا القيام بذلك أمس، "في محاولة

لتعزيز الصورة اليمينية - الأمنية للحزب . "ويستهدف هذا الحزب أصوات ناخبين من " اليمين اللين . "وزعم مصدر في هذا الحزب أن " كاحول لافان هو يمين - أممي ويسار سياسي . " واستغل قادة " كاحول لافان "، غانتس وليبيد وموشيه يعالون وغابي أشكنازي، جولتهم من أجل محاولة نفي وجود خلافات بينهم، بعد مقطع فيديو ضد الحريديين نشره لبيد، أول من أمس . وقال مصدر في " كاحول لافان " أن لبيد أراد بذلك منع وجود حزبه في حكومة يشارك فيها الحريديون، فيما رجح مصدر آخر أن لبيد قام بخطوة ذكية غايتها محاربة هروب ناخبين نحو حزب " يسرائيل بيتينو " برئاسة أفغدور ليرمان، على خلفية الحملة ضد الحريديين التي يقودها الأخير .

وقال :بني غانتس، إنه لا يمكن التوصل لهدوء طويل الأمد في قطاع غزة بدون عودة الجنود المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية و الهدوء المطلق في جنوب البلاد ؛ وشدد غانتس، على أن "إسرائيل " يجب أن لا تبقى رهينة لسياسات الآخرين، في إشارة منه إلى حركة حماس، مستهجنا قبول حكومة الاحتلال باستمرار إطلاق البالونات الحارقة.

مذكرة تفاهم فلسطينية -أردنية لتوفير المشتقات النفطية

وقعت الحكومتان الأردنية والفلسطينية، مذكرة تفاهم، للتعاون في مجال توفير احتياجات السوق الفلسطينية من المشتقات النفطية" من وعبر الأردن "بالاستفادة من الخبرة الأردنية. وتنص المذكرة على تعاون البلدين في مجالات توفير احتياجات السوق الفلسطينية من المشتقات النفطية من خلال شرائها من الشركات المرخصة في المملكة وتصديرها الى فلسطين، وتخزين المشتقات النفطية في المرافق النفطية الأردنية، إضافة الى مجالات التعاون الطاقى المشترك.

ومذكرة التفاهم تحمل أهمية في تحديد معايير التعامل فيما يخص توفير احتياجات السوق الفلسطينية من المشتقات النفطية، مشيرا إلى انها أمر حيوي ومهم للطرفين، وتأتي استكمالا لأعمال اللجنة الفلسطينية -الأردنية العليا المشتركة.

وتأتي في إطار توثيق علاقات التعاون بين البلدين لخدمة مصالحهما الاقتصادية خاصة أن سوق المشتقات النفطية في الأردن تعد متقدمة، والمذكورة لبنة أخرى في صرح العلاقات الأخوية التي تربط الأردن وفلسطين والشعبين الشقيقين، ومطلبا مهما للطرفين سينعكس إيجابا على شعبي البلدين، وسيتم تلمس نتائجه الإيجابية قريبا."

وقدرت قيمة مستوردات دولة فلسطين من المشتقات النفطية سنويا بمبلغ يتراوح ما بين 2.5 الى 3مليارات دولار.

وتسعى سلطة الطاقة الفلسطينية تتابع بشكل حثيث موضوع رفع قدرة الربط الكهربائي مع الأردن؛ ويوصف المشروع بأنه تطور هام؛ ويأتي تجسيدا لعلاقات التعاون المتينة التي تربط البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، مشيدة بالتعاون الطاقوي القائم بين الأردن وفلسطين. وأهمية تزويد فلسطين بالمشتقات النفطية لمساعدة الشعب الفلسطيني على تنويع مصادره من الطاقة، مبدية استعداد المملكة لتقديم خبراتها للجانب الفلسطيني خاصة في مجال قطاع تسويق المشتقات النفطية.

اتفاق مبدئي بين الأسرى وإدارة مصلحة السجون وهذا ما تضمنه!

توصل الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال مع ما تُسمى بـ"إدارة مصلحة السجون" إلى اتفاق مبدئي بعد جلسة استمرت أكثر من ساعة.

وتضمن الاتفاق وفقاً لما أعلنه الأسرى في معتقل عوفر:

-إعادة الأسرى الذين تم قمعهم ونقلهم إلى سجون "هشارون" و"هداريم" و"جلبوع"
-نقل ستة منهم إلى معتقل "النقب الصحراوي" إلى حين العمل على إعادتهم مجدداً إلى معتقل "عوفر".

وأوضح نادي الأسير أن الأسرى أبلغوا الإدارة أن إغلاق الأقسام سيستمر، وذلك لضمان تنفيذ ما اتفق عليه مبدئياً، وإعادة الأوضاع داخل المعتقل إلى ما كانت عليه قبل عملية القمع.

وكانت قوات القمع التابعة لإدارة معتقلات الاحتلال ما تسمى "بالمتسادا" اقتحمت قسماً (20) و (19) وهو القسم الذي يضم الأسرى الأطفال (الأشبال)، وكان ذلك في تاريخ الرابع من آب / الجاري، حيث نفذت عملية قمع وحشية، وتم الاعتداء على الأسرى ورشهم بالغاز، وتقييد الأسرى الأطفال ونقلهم إلى الزنازين، وعزل ونقل أسرى آخرين، وواجه الأسرى عملية القمع بخطوات مبدئية تمثلت، بإرجاع وجبات الطعام، وإغلاق الأقسام.

اتفاق بين السلطة والاحتلال بشأن اموال المقاصة!

قالت وسائل إعلام عبرية، إن السلطة الفلسطينية في رام الله اتفقت مع حكومة الاحتلال على أن يتم اقتطاع مخصصات الكهرباء المستحقة على السلطة خلال الأشهر الثلاثة الماضية من أموال المقاصة لدى "إسرائيل".

والاتفاق يقضي باقتطاع مبلغ 300 مليون شيقل من أموال المقاصة، وهو حجم ديون السلطة في الأشهر الثلاثة الأخيرة إثر قرارها بوقف الدفعات المالية لشركة الكهرباء الإسرائيلية في أعقاب خصم إسرائيل مبالغ من مستحقات الضرائب والجمارك بزعم أنها تدفع للأسرى وعائلات الشهداء.

وأن السلطة وشركة الكهرباء الإسرائيلية سيعملان على تزويد السلطة الفلسطينية بالكهرباء اللازمة للمدن عبر بلورة اتفاق جديد بينهما. ويبلغ حجم مديونية السلطة لشركة الكهرباء الإسرائيلية 2 مليار شيقلاً.

وكانت حكومة الاحتلال تتجه لاقتطاع نصف مليار شيقل من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبها سلطات الاحتلال، وذلك بدعوى استيفاء ديون متراكمة على السلطة الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

يشار إلى أن وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة اجتمع مع المدير العام للخزانة الإسرائيلية لمناقشة أموال المقاصة والديون المترتبة على السلطة الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

يذكر أن 90% من الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة هي من شركة الكهرباء الإسرائيلية، بينما النسبة المتبقية تحصل عليها السلطة من الأردن ومصر.

تحركات لتجديد الأونروا لثلاث سنوات قادمة

تتحرك القيادة الفلسطينية في هذه الأوقات بكل الاتجاهات، بمساعدة مجموعة من الدول العربية والإسلامية، لدى العديد من الكيانات الدولية وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، لضمان الحصول على تجديد تفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» لثلاث سنوات مقبلة، خلال جلسة للجمعية العامة في الأمم المتحدة تعقد نهايات العام الجاري، وذلك بعد الحملة الأمريكية الإسرائيلية الأخيرة التي تستهدف إلغاء هذه المنظمة الدولية.

وتشهد هذه الأوقات اتصالات دبلوماسية على أعلى مستوى، يشرف على جزء مهم منها مكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، علاوة على الاتصالات التي تجريها وزارة الخارجية، ومن ضمنها تحركات البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة، مع العديد من الدول، لضمان الحصول على أصواتها في عملية التصويت على منح «الأونروا» تفويضا جديدا.

وعلمت «القدس العربي» «أن الاتصالات التي تجري في هذا الوقت، بمشاركة دول عربية وإسلامية كبيرة، يجري تنسيقها مع رئاسة «الأونروا»، وهدفها ضمان الحصول على تصويت الغالبية العظمى من دول العالم، من أجل منح هذه المنظمة التي أسست عام 1949، لخدمة اللاجئين تفويضا جديدا.

وأجريت اتصالات باتجاه سويسرا وهولندا، الدولتين الأوربيتين اللتين أعلنتا أخيرا عن تجديد مساعدتهما المالية لـ «الأونروا» «عقب نشر تقارير أشارت إلى وجود تحقيقات في تلك المنظمة الدولية، بخصوص شبهات» فساد «لضمان كسب أصواتهما، وفي إطار خطة تحرك فلسطينية، تهدف إلى الفصل ما بين تلك الشبهات، حال جرى التحقق منها، وبين المهام الملقاة على هذه الوكالة لخدمة نحو ستة ملايين لاجئ.

ويستند الفلسطينيون في تحركاتهم الهادفة للفصل ما بين التحقيقات وتمديد التفويض، الى أن اللاجئين لا علاقة لهم بما يجري، وأن الأمر خاص بالمسؤولين عن تلك الخدمات، وليس بالخدمات نفسها ولا بالمستفيدين منها، وأن حله يكون من خلال آلية رقابة جيدة، في وقت لا يخفي فيه المستوى السياسي الفلسطيني، خشيته من وجود «مخطط أمريكي «وراء تلك التسريبات، وفي هذا الوقت تحديداً، في مسعى لتمير مخطط إدارة الرئيس دونالد ترامب، للقضاء على الأونروا. ومن المقرر أن يقوم الفريق الدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة برئاسة السفير رياض منصور، بسلسلة اتصالات ولقاءات بالعديد من ممثلي دول العالم، من أجل حثهم على التصويت لصالح قرار تجديد التفويض.

وقد أعلن أحمد أبو هولي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، عن اعتماد خطة تحرك على عدة مستويات لدعم «الأونروا» وحشد الدعم السياسي لتجديد ولاية تفويضها لثلاث سنوات جديدة، تمتد من عام 2020 إلى 2023 وأشار إلى أن خطة التحرك المقدمة من دائرته التي تم اعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، تهدف إلى قطع الطريق على الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي لتمير مخططها لإنهاء عمل «الأونروا» أو إلغاء تفويضها، وحشد الدعم السياسي لها بما يضمن التصويت بأغلبية مطلقة لصالح تجديد تفويضها.

وكشف أن الخطة ستضمن حراكاً على المستويين السياسي والدبلوماسي ستقوده منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية ومندوبية فلسطين الدائمة في الأمم المتحدة بهدف «تعرية الموقفين الأمريكي والإسرائيلي المعادين للأونروا، وحملة التشويه والتشهير بها وبالعاملين فيها، بالإضافة إلى التحرك على المستوى الشعبي بالتزامن مع انطلاق حملة المناصرة الإلكترونية لدعم الأونروا.»

ولفت إلى أن اجتماعات الدورة الـ 74 للجمعية العامة ستبدأ في أيلول 2019 وعلى هامشها ستعقد عدة اجتماعات مهمة، من ضمنها اجتماع وزاري لكبار الدول المانحة لـ «الأونروا»

لمناقشة الجانب المالي لها، وتجديد ولايتها، علاوة على اجتماع للمجموعة +77 الصين برئاسة فلسطين، سيتم استثماره في حشد الدعم السياسي والمالي لـ «الأونروا».

وأكد أبو هولي أن التحرك سيركز بشكل واضح على مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصويت لصالح تجديد تفويضها الممنوح لها بالقرار 302 ورفض أي مسعى للالتفاف على قرار التفويض أو تغييره، والتحذير من مخاطر التحرك الأمريكي - الإسرائيلي الذي يستهدف تصفية وكالة «الأونروا» «من خلال تجفيف مواردها وإلغاء تفويضها . وأشار إلى أن الخطة ستؤكد على أن الوظيفة التي أنشئت الوكالة من أجلها» ما زالت قائمة «في إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وأن تجديد تفويض عملها سيشكل عامل استقرار للمنطقة مع غياب الحل السياسي لقضيتهم .

وأكد الناطق باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، عدنان أبو حسنة، بأنه سيتم تجديد ولاية الوكالة في شهر أيلول المقبل، خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال: "رغم كل الإشكاليات التي تمر بها الوكالة، إلا أن هناك تأييداً سياسياً كبيراً للأونروا، وللدور الكبير كعامل استقرار وسلام بالمنطقة"؛ وأضاف: "الوكالة تقدم خدمات لخمسة ملايين ونصف المليون لاجئ فلسطيني، وبالتالي لا يمكن للمجتمع الدولي، أن يتخلى عن الوكالة، أو ألا يُجدد ولايتها"؛ و"نحن ذاهبون بجهد كبير إلى الجمعة العامة للأمم المتحدة، وسنحصل على تجديد هذا التفويض"؛ وأكد أنه سيتم استمرار دعم الوكالة مالياً، لافتاً إلى أنه سيكون هناك مؤتمر على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، لدعم الوكالة مادياً، لاستمرار تقديم خدماتها.

بريطانيا تساوم لبنان لطرد العاروري أو وقف التعاون

ذكر تقرير إسرائيلي، أن الحكومة البريطانية تدرس مساومة الحكومة اللبنانية بين مواصلة التعاون المشترك بين البلدين أو طرد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، صالح العاروري، وذلك في إطار التنسيق البريطاني الإسرائيلي على صعيد الدبلوماسية الخارجية.

والإجراء البريطاني يأتي ضمن التنسيق بين الحكومتين، الإسرائيلية، والبريطانية، بهدف التضييق على العاروري وما وصفته بـ "محاربة المنظمات الإرهابية"، على حد تعبيرها.

ونقل عن مصادر أن الحكومة البريطانية تدرس منح مهلة للحكومة اللبنانية تقوم خلالها الأخيرة بطرد العاروري، الذي نقل إقامته مؤخراً من تركيا إلى العاصمة اللبنانية، بيروت.

وتتضمن المهلة البريطانية تهديداً للحكومة اللبنانية، بوقف "التعاون المشترك بين البلدين"، إذا لم تستجب لبنان للطلب البريطاني الإسرائيلي.

وهذه الخطوة تأتي في سياق التصعيد في الخطاب السياسي للخارجية البريطانية حول المسائل الأمنية في الشرق الأوسط، ضمن تحركات حلفائها إسرائيل والولايات المتحدة.

وعلى غرار كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، حظرت الحكومة البريطانية، في شباط / الماضي، حزب الله في المملكة المتحدة، وصنفته ضمن المنظمات "الإرهابية"، القرار الذي سارعت إسرائيل بالإعلان عن ترحيبها به.

واليا تم حظر 74 منظمة في بريطانيا بموجب قانون مكافحة الإرهاب في بريطانيا، إضافة إلى 14 مجموعة مرتبطة بإيرلندا الشمالية.

يذكر أن العاروري ساهم في تأسيس كتائب عز الدين القسام، وقضى 15 عاماً في سجون الاحتلال؛ وتتهمه إسرائيل بالوقوف خلف العديد من العمليات التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهو من أعضاء الفريق المفاوض لإتمام صفقة تبادل الأسرى" وفاء الأحرار / شاليط"؛ وتقلد العاروري العديد من الوظائف المهمة داخل حركة "حماس"، من بينها عضويته منذ عام 2010 في مكتبها السياسي، قبل أن يتم اختياره نائبا لرئيس المكتب السياسي في 5 تشرين الأول 2017؛ وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1990 و1992، اعتقل جيش الاحتلال العاروري (إداريا) دون محاكمة (فترات محدودة على خلفية نشاطه في حركة حماس، حيث شارك خلال تلك الفترة في تأسيس جهاز الحركة العسكري وتشكيله في الضفة الغربية، وهو ما أسهم في الانطلاقة الفعلية لكتائب القسام في الضفة عام 1992.

وفي عام 1992 ، أعاد جيش الإحتلال اعتقال العاروري، وحكم عليه بالسجن 15 عاما بتهمة تشكيل الخلايا الأولى لكتائب القسام بالضفة، ثم أفرج عنه عام 2007 ، لكن إسرائيل أعادت اعتقاله بعد ثلاثة أشهر لمدة ثلاث سنوات) حتى عام (2010 ، حيث قررت المحكمة العليا الإسرائيلية الإفراج عنه وإبعاده خارج فلسطين؛ وبعد الإفراج عنه تم ترحيله إلى سورية التي استقر فيها ثلاث سنوات، ثم غادرها إلى تركيا في شباط 2012 بعد اندلاع الثورة السورية، ونقل إقامته إلى لبنان، العام الماضي.

تحليلات: لا فرق جوهريا بين الليكود و"كاحول لافان"

بعد شهر ونصف الشهر ستجري انتخابات الكنيست للمرة الثانية في العام الحالي، بسبب فشل زعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بتشكيل حكومة في أعقاب انتخابات التاسع من نيسان الماضي، وسعيه إلى حل الكنيست من أجل منع منح رئيس حزب "كاحول لافان"، بيني غانتس، فرصة محاولة تشكيل حكومة. وفي حينه، بدأ أن رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفغدور ليبرمان، هو الذي تسبب بهذا الوضع، بعدما وضع شرطا للانضمام لحكومة جديدة برئاسة نتياهو يقضي بسريان قانون الخدمة العسكرية على الشبان الحريديين، والذي رفضته الأحزاب الحريدية، ما أوصل المفاوضات الائتلافية إلى طريق مسدود.

حاليا، تظهر الاستطلاعات أن قوة حزبي الليكود و"كاحول لافان" متساوية تقريبا. ورغم أن كتلة أحزاب اليمين والحريديين، أي الليكود و"اليمين الموحد" والحزبين الحريديين "يهדות هتوراة" وشاس، أكبر من كتلة الأحزاب التي توصف في إسرائيل بالوسط - يسار، أي "كاحول لافان" و"المعسكر الديمقراطي" ميرتس وإيهود باراك ومنشقين عن حزب العمل (والعمل - "غيشر"، إلا أن الاستطلاعات تظهر أن قوة اليمين والحريديين تتراوح بين 54 مقعدا و 58 مقعدا في الكنيست من أصل 120 مقعدا. بينما قوة الوسط - يسار لا تزيد عن 44 مقعدا. ويشار هنا إلى أن "يسرائيل بيتينو"، في الوضع الحالي، وكذلك القائمة المشتركة، هما خارج لعبة تشكيل الحكومة.

الليكود و"كاحول لافان": الأصل والتقليد

اعتبر المحلل السياسي أمير أوران، أن لافان جوهرياً بين الليكود و"كاحول لافان"، من حيث المواقف السياسية. لذلك رأى أن استطلاعات الرأي الأخيرة تؤكد فوز الليكود. لكنه أشار إلى أنه "تبقى شك واحد فقط، وهو أي من نسختي الليكود المتنافستين بينهما ستشكل الحكومة المقبلة ومن سيرأسها". وأضاف أنه "يتنافس في هذه الانتخابات من خارج الليكود الحريديون والعرب والديمقراطيون فقط. وكل من يؤيد تمثل أحد هذه الأوساط ويتحفظ من التعلق بأخطاء رؤساء الأجنحة المختلفة لليكود ملزم بالتصويت لشاس، يهدوت هتورا، القائمة المشتركة أو ميرتس. وهناك فقط مضمون له أن الذي يمسك بالوديعة الثمينة لصوته لا تخونه عندما تغلق صناديق الاقتراع".

وأوضح أوران أن "كتلتي الليكود الكبيرتين هما ماحال) أحرف بطاقة الاقتراع لليكود (وكاحول لافان"، مشدداً على أن "الصراع بينهما على تفاصيل دقيقة وليس بين نقيضين. وفي المستوى القيادي، لم يثبت غانتس وشركاؤه تفوقاً على التشكيلية القائمة، المتوسطة بالتأكيد، لحكومة بنيامين نتنياهو".

وأكد أوران على أن "الفروق الفكرية بين الائتلتين معدومة، وذلك بفضل فناني الطمس في كاحول لافان. وفي انتخابات نيسان، حتى عندما حاول غانتس وشركاؤه استعراض بديل أوضح، حرصوا على التملق لناخبي الليكود، ولنتنياهو أيضاً. ويتنازل الغانتسيون الآن عن التنديد بالفساد. موشيه يعالون، الذي جاء مع تسفي هاوزر) إلى "كاحول لافان"، ويأثير لبيد الذي يذوب أمام دونالد ترامب المنفوخ مثله، يبتون رسائل ليكودية واضحة، وحتى غابي أشكنازي لم يرفض قبل انضمامه إليهم الانضمام إلى الليكود".

ولفت أوران إلى أن "محاربون بارزون ضد الفساد تم تخبئتهم في أسفل قائمة كاحول لافان، وقد يتسربون من الكنيست. وضعف غانتس في الصراع الوحيد للكنيست الـ 21 التي انتخبت في نيسان (على انتخاب مراقب الدولة، أبرز التشكيك في قدرته السياسية والإدارية".

لكن نشوء ليكود أ وليكود ب ليس جديدا الآن .وأشار أورن إلى أن رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، انشق عن الليكود وأسس حزب كديما، الذي كان ليكود ب أيضا" .وتحالف منشقين عن الليكود مع لاجئي حزب العمل، مثل شمعون بيرس وحاييم رامون وداليا إيتسيك (الذين انضموا إلى كديما)، تحقق لأن الجمهور اعتاد، منذ العام 1967 ، على ظاهرة حكوماتهم المشتركة .وحتى العام 1970 كان العمل يسيطر على الحكومة، برئاسة ليفي أشكول وغولدا مئير .وبين العامين 1984 و 1988 سادت مساواة بين شمعون بيرس ويتسحاق شامير) رئاسة الحكومة بالتناوب .(وبهذا يكون حزب العمل قد وافق على الانضمام إلى حكومة برئاسة الليكود . وفي المرة الثانية، حدث ذلك في العام 2001 ، عندما انضم العمل إلى حكومة شارون) زعيم الليكود حينذاك ."

وتابع أورن أنه" إلى جانب ليكود أ برئاسة نتنياهو وليكود ب بقيادة غانتس - لبيد - يعالون، هناك ليكود ج، اليمين الموحد." "نتنياهو يحارب من أجل حياته"

لكن ماذا سيحدث في حال كانت نتائج الانتخابات مشابهة للاستطلاعات ونتائج الانتخابات السابقة، ولا يملك أي من المرشحين أغلبية في الكنيست؟

حسب المحلل السياسي في موقع " ألمونيتور"، بن كسبيت، وهو المحلل السياسي في صحيفة "معاريف" أيضا، فإن الفرق بين الانتخابات السابقة والمقبلة هو أن نتنياهو لن يتمكن من حل الكنيست مرة أخرى". وإذا لم يستيقظ نتنياهو في 18 أيلول مع 61 عضو كنيست، من دون ليبرمان، فإنه لن يستيقظ أبدا .وسيكون بالإمكان الإعلان عن انتهاء عهد نتنياهو."

لكن كسبيت أشار إلى أن نتنياهو ما زال متفائلا، وأنه ما ينبغي أن يحدث، بحسب نتنياهو، هو أن يفوز الليكود بـ 35 مقعدا مرة أخرى، وكذلك يحصل الحريديون على 16 مقعدا، و"اليمين الموحد" على 10 مقاعد .واعتبر كسبيت أن هذا ليس مستحيلا .لكن حتى لو حصل ائتلاف جديد لنتنياهو على 61 مقعدا، مؤلف من أحزاب اليمين فقط ومن دون ليبرمان، فإنه وضعه لن يكون

مستقرا، لأنه " لا ضمان أن جميع أعضاء الكنيست الـ 61 هؤلاء سيصوتون تأييدا لمنحه حصانة كاملة من خلال تحطيم المحكمة العليا وجهاز إنفاذ القانون في إسرائيل. "

وأضاف كسبيت أنه في حال عدم نجاح هذا التوقع، فإن نتنياهو سيستخدم قدراته وخدمته السياسية من أجل أن يمنع أحدا آخر من تشكيل الحكومة". هذه المرة هو الذي سيشكل كتلة مانعة. ويبيّن نتنياهو خطته على أن ليبرمان لا يمكنه الجلوس سوية مع الحريديين في حكومة بيني غانتس، وليس بإمكان أي إسرائيلي أن يربع الدائرة بحيث يكون بداخلها ميرتس ويسرائيل بيتينو . والتقديرات تشير إلى أن احتمالات نتنياهو في هذا الموضوع ليست سيئة. "

وتابع كسبيت أن " الفصل الثالث يستند إلى تحالفات وانشقاقات: إذا حصل نتنياهو على تكليف بتشكيل الحكومة بعد الانتخابات، فإنه سيضع أمام منشقين محتملين من الجانب الآخر للخريطة السياسية إجراءات لن يتمكنوا من رفضها. أورلي ليفي - أليكاسيس ستحصل على اقتراح من نتنياهو أن تكون وزيرة المالية وتحقق حلم حياتها، مقابل الانشقاق عن تحالف العمل - غيشر . وفي موازاة ذلك، سيحصل عمير بيرتس) رئيس العمل(على اقتراح مشابه، كي يجلب معسكره . "

واعتبر كسبيت أن " الخيار الأخير في سيناريوهات بقاء نتنياهو هي حكومة وحدة بين الليكود وكاحول لافان"، خاصة وأن ليبرمان يؤيد ذلك، والرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، يدفع نحو تشكيل حكومة وحدة كهذه". نتنياهو سيقفز على هذا الخيار، ويطرح تناوبا مع غانتس على رئاسة الحكومة، شرط أن يتولى رئاسة الحكومة أولا. وقد ألمح غانتس، يوم الخميس الماضي، إلى أن حزبه سيفعل أي شيء من أجل مصلحة إسرائيل ولم ينف إمكانية الجلوس في حكومة وحدة مع نتنياهو. لكن بعد دقائق معدودة تراجع غانتس وادّعى أنه لم يسمع السؤال. والتحدي أمام غانتس هو أن يتمكن من الحفاظ على كاحول لافان موحد عندما يطرح عليه نتنياهو شراكة في الحكم . وفي وضع كهذا، قد يحدث انشقاق في كاحول لافان يمنح نتنياهو الأكسجين اللازم لاستمرار حياته السياسية. بينما غانتس قد يحاول إقناع أعضاء كنيست من الليكود بالانشقاق والانضمام لحكومته. لكن تفوق نتنياهو على غانتس وليد وأشكنازي ويعالون نابع من مبدأ بسيط: هم يحاربون من أجل ولايتهم، وهو يحارب من أجل حياته. "

هذا ما تركز عليه لجنة وقف التعامل مع "إسرائيل"

علمت صحيفة القدس العربي أن اللجنة المكلفة من القيادة الفلسطينية بوضع آليات وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، ستوصي قريبا بوقف التعامل بشكل مبدئي مع عدة بنود من الاتفاقيات، وفي مقدمتها بنود وردت في الاتفاق الاقتصادي يمكن استبدالها من أسواق عربية، وذلك بعد أن أثر كثيرا قرار وقف تحويل المرضى للعلاج في مشافي إسرائيل على القطاع الصحي في تل أبيب.

وتؤكد مصادر مطلعة أن هذه اللجنة، وللدلالة على أن قرار تشكيلها بهذا المسمى يختلف عن المرات السابقة، التي شكلت فيها لجان لوضع تصورات حول الانفكاك عن "إسرائيل"، وبسبب حساسية الموقف الحالي، سترفع للقيادة الفلسطينية آليات لوقف التعامل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل قريبا، وأنه سيجري البدء بتنفيذها فوراً، بقرار من الرئيس عباس.

وتشير المصادر إلى أن أيًا من الدول الغربية الوازنة، لم تبد اعتراضاً على قرار القيادة بتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي السابقين، بوقف تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، بسبب معرفتها الجيدة بالخروقات الإسرائيلية لهذه الاتفاقيات، حيث لم تطلب هذه الدول تأجيل التطبيق، عندما التقى ممثلوها بمبعوثي الرئيس عباس الذين جاؤوا العديد من دول العالم قبل شهرين تقريبا، وسلموا قادة الدول رسائل تؤكد قرب تنفيذ قرارات "الانفكاك" بعدما قامت إسرائيل بالحجز على أموال الضرائب.

وتعي القيادة الفلسطينية أن الوقت الحالي هو أكثر الأوقات ملائمة لتنفيذ قراراتها، بسبب «غضب» دول العالم المركزية بخلاف أمريكا، من سياسيات إسرائيل، خاصة بعد قيامها بتنفيذ أكبر عملية هدم في القدس منذ عام 1967، طالت 100 شقة سكنية، وبعد أن أخرجت إسرائيل فرنسا، الدولة الرئيسة في الاتحاد الأوروبي، بتجاوزها «اتفاق باريس الاقتصادي»، من خلال خصم أموال المقاصة، وعدم تجاوبها مع وساطة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بهذا الخصوص.

ما يصل القيادة الفلسطينية في هذا الوقت من إشارات، تفيد أن العديد من دول العالم، لا تستطيع مواجهة إسرائيل في مجلس الأمن، كما حدث في كانون الأول 2016، حيث اتخذ المجلس قراراً مهماً بإدانة الاستيطان واعتباره غير شرعي، حين لم تلجأ الإدارة الأمريكية وقتها لاستخدام «الفيتو»، بسبب مواقف الإدارة الحالية التي يرأسها دونالد ترامب، لكن هذه الدول لن تضغط على القيادة الفلسطينية لصالح استمرارها بالعمل بالاتفاقيات الموقعة.

اسرائيل أمام خطر حقيقي على كل الجبهات

قال الباحث في معهد الأمن القومي الإسرائيلي شموئيل هارلاب إنه على إسرائيل الاستجابة الدفاعية والهجومية لتحقيق أهدافها في الحرب القادمة؛ وأشار الباحث في مقال له إلى أقوال المنظر والجنرال الروسي كارل فون كلاوزفيتز الشهيرة "أن الحرب ما هي إلا إكمال للسياسة بأدوات أخرى"، مبيناً أن هذه العبارة تسلط الضوء على ثلاث رؤى الأولى: الحرب هي وسيلة وليست هدفاً، والثانية: الحرب هي إكمال للسياسة وليست تطورا في السياسة أو دليل على فشلها، والثالثة: الحرب هي "أداة أخرى" أي أنها ليست وسيلة أخيرة عند استنفاد جميع الخيارات المتاحة.

وفقاً لكلاوزفيتز، فالحرب كأداة أخرى أو إكمال للسياسة لا تختلف عن أي مبادرة سياسية أخرى، إنها حيادية من الناحية الأخلاقية طالما أنها تهدف إلى خدمة السلطة، فالحرب وسيلة مشروعة. وأشار الباحث إلى أن الاستراتيجية العسكرية في إسرائيل بما فيها استراتيجية حرب 1973 قامت على أساس الحرب بين جيشين نظاميين وعلى أساس عقيدة "التحذير - الردع - الحسم"، مع ذلك تغيرت صورة معارك إسرائيل وأصبحت حروباً غير متكافئة في مواجهة المنظمات المسلحة؛ وأوضح أن في الواقع نظرية "التحذير - الردع - الحسم" تم تهميشها لصالح نظريتين: موضوعية وغير موضوعية، النظرية الإيجابية لكلاوزفيتز تنص في جوهرها بأن هدف الحرب هو تحقيق هدف سياسي وليس فقط الدفاع عن الأمن والوجود.

ونوه إلى أن خطة" الصنوبرة الكبيرة "بشأن لبنان في عام 1982 تم إعدادها لإحداث تغيير في النظام وسيطرة الأقلية المارونية بزعامة بشير الجميل على الدولة على حساب الطوائف الأخرى وعلى حساب ميليشياتها المسلحة، أما بالنسبة لقطاع غزة فإن نظرية أفيغدور ليبيرمان تنص على إسقاط حكم حماس في غزة واستبدالها بسلطة صديقة لإسرائيل.

وحسب الباحث، النظرية السلبية المحسوبة في الوقت الراهن على رئيس الوزراء نتياهو تنص على استمرار الوضع الراهن وإعادة الوضع إلى سابق عهده ، 3 معارك ضد حماس انتهت بإبقاء حكم حماس على حاله و إعادة الهدوء الأمني والتفاهات.

ورأى أن النظريتين قد فشلتا، حيث في لبنان حظيت الاستراتيجية الإسرائيلية بالفشل الكبير بمقتل الجميل وسقوط الكتائب، وفي غزة لا يضمن إسقاط حماس بعملية عسكرية حكما صديقا لإسرائيل، بالإضافة إلى التفاهات بين إسرائيل وحماس والتي تتحقق بين الوقت والآخر عبر الوسيط المصري كلما قررت حماس تغيير سياستها وكلما تواجعت مع إسرائيل.

وأكد الباحث أن إسرائيل اليوم أمام خطر حقيقي على كل الجبهات جراء زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة :حزب الله في سوريا، والجيش السوري الذي يستعيد عافيته ببطء، والمليشيات الشيعية في العراق، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة.

وتلك التهديدات وفق الباحث، تولد 3 سيناريوهات متكاملة للحرب :حرب لبنان الثالثة، وحرب الشمال مع حزب الله وسوريا، وحرب شاملة مع إيران ووكلائها في المنطقة، لذلك فالمطلوب من الجيش الاسرائيلي أن يتجهز على جميع الجبهات لمختلف السيناريوهات بالإضافة إلى تحصين الجبهة الداخلية بكل مكوناتها.

وذكر أنه في هذا الواقع المعقد، يطرح سؤال ما هي أهداف حرب إسرائيل؟، الانتصار العسكري الموضوعي على غرار حرب الأيام الستة أمرا غير ممكن، بالنسبة للانتصار غير الموضوعي بتحقيق صورة للنصر متعلق بالعلاقات العامة والدعاية تجاه الرأي العام.

وبيّن أنه عندما تتم مهاجمة إسرائيل بآلاف الصواريخ وتكون عرضة لتضرر مواقعها الاستراتيجية وسكانها المدنيين فإن السعي للحسم العسكري هي استراتيجية خاطئة وهي عبارة عن نظرية تعود إلى عهد الحروب التقليدية في ميادين القتال العقيمة.

وتطرق الكاتب إلى أهداف إسرائيل في الحرب غير المتكافئة على أي جبهة، أولها تقصير مدة الحرب وأضرارها إلى أقل حد ممكن، ومنع استنزافها من قبل العدو وإعادة الحياة إلى طبيعتها في إسرائيل خلال بضعة أيام إن لم يكن ساعات قليلة.

والهدف الثاني تأجيل موعد الحرب القادمة لسنوات طويلة، منوهاً إلى أن ذلك يتطلب على نحو كبير الاستعداد المسبق في المجالين: الدفاعي والهجوم.

في المجال الدفاعي، بالإضافة إلى منظومة القبة الحديدية والعصا السحرية ومنظومة حيتس، يجب على إسرائيل أن تطور صواريخ فعالة وبأعداد كبيرة وبتكلفة منخفضة، المجال الرائد حالياً هو الشروع في تطوير التقنية المستحدثة للسلح الموجه بالليزر الذي سيمسح بتدمير الآلاف الصواريخ في الوقت المناسب وبتكلفة منخفضة، وفق الباحث هارلاب.

ووفقاً لرأي الجنرال المتقاعد إسحاق بن إسرائيل خلال لقاء مع صحيفة معاريف في (6-12-2018) ذكر أن الاعتراض الليزري في الوقت المناسب ممكن حيث يحدد سرعة الضوء أمام وقت انطلاق الصاروخ، والنتيجة هي انتصار الوقت على المكان في مجال الدفاع.

أما على الصعيد الهجومي أكد الباحث أنه يجب على إسرائيل أن تستخدم القوة العسكرية غير المسبوقة، ففوة كهذه ستحدث دماراً مادياً كبيراً في القدرات العسكرية والبنية التحتية للعدو والتي يستغرق ترميمها سنوات طويلة، والقدرة على تدمير القدرات والبنى التحتية ستحدث تغييراً نوعياً عميقاً يشبه ما حدث في لبنان "دمار مربع الضاحية" وبذلك ستحدث انتصار الزمان على المكان في مجال الهجوم.

وأوضح أنه لكلا الهدفين قاسم مشترك: محور الزمان في مواجهة محور المكان، ففي محور المكان يوجد لأعداء إسرائيل تفوق جغرافي وديمقراطي كبير المتمثلة بالديموغرافيا الإيرانية والعراقية واللبنانية أمام الجغرافيا الإسرائيلية الضعيفة، في المقابل في محور الزمان.

وزعم أنه لا يوجد لإيران ووكلائها تفوقاً بنيويًا على إسرائيل، حيث الدفاعات الليزرية والقبة الحديدية والعصا السحرية ومنظومة حيتس تضغط التفوق المكاني الصاروخي لدى العدو والدمار وأضرار الحرب التي من شأنها أن تحدث تفوقاً لصالح إسرائيل.

وفقاً للباحث، انتصار الزمان ليس انتصاراً عسكرياً أو إنجازاً سياسياً، انتصار الزمان على المكان هو الهدف الأدنى للبقاء والدفاع عن الوجود الأمني والسيادة في محيط معاد عنيف يتم به شراء الوقت والهدوء لسنوات طويلة ولا شيء سوى ذلك.

وحسب رأيه، من أجل تحقيق هدف الحرب، هناك الحاجة إلى نظرية التشغيل الدفاعية الهجومية، ففي مجال الدفاع المطلوب تغطية إسرائيل بمنظومات ليزر كثيرة ومنخفضة التكلفة لاعتراض الصواريخ، في مجال الهجوم، المطلوب الاستعداد لحرب خاطفة مركزة برية بحرية وجوية، لذلك يجب على إسرائيل أن تجهز سريعاً الاستجابة الدفاعية والهجومية لتحقيق أهدافها في الحرب القادمة.

أهداف إسرائيل من المواجهة المقبلة

قال الباحث في معهد الأمن القومي الإسرائيلي شموئيل هارلاب إنه على إسرائيل الاستجابة الدفاعية والهجومية لتحقيق أهدافها في الحرب القادمة. وأشار الباحث في مقال له إلى أقوال المنظر والجنرال الروسي كارل فون كلاوزفيتز الشهيرة "أن الحرب ما هي إلا إكمال للسياسة بأدوات أخرى"، مبيناً أن هذه العبارة تسلط الضوء على ثلاث رؤى الأولى: الحرب هي وسيلة وليست هدفاً، والثانية: الحرب هي إكمال للسياسة وليست تطورا في السياسة أو دليل على فشلها، والثالثة: الحرب هي "أداة أخرى" أي أنها ليست وسيلة أخيرة عند استنفاد جميع الخيارات المتاحة. وفقاً لكلاوزفيتز، فالحرب كأداة أخرى أو إكمال للسياسة لا تختلف عن أي مبادرة سياسية أخرى، إنها حيادية من الناحية الأخلاقية طالما أنها تهدف إلى خدمة السلطة، فالحرب وسيلة مشروع. وأشار الباحث إلى أن الاستراتيجية العسكرية في إسرائيل بما فيها استراتيجية حرب 1973 قامت على أساس الحرب بين جيشين نظاميين وعلى أساس عقيدة "التحذير - الردع -

الحسم " ، مع ذلك تغيرت صورة معارك اسرائيل وأصبحت حروبا غير متكافئة في مواجهة المنظمات المسلحة. وأوضح أن في الواقع نظرية " التحذير - الردع - الحسم " تم تهميشها لصالح نظريتين : موضوعية وغير موضوعية، النظرية الايجابية لكلاوزفيتز تنص في جوهرها بأن هدف الحرب هو تحقيق هدف سياسي وليس فقط الدفاع عن الأمن والوجود. ونوه إلى أن خطة " الصنوبرية الكبيرة " بشأن لبنان في عام 1982 تم إعدادها لإحداث تغيير في النظام وسيطرة الأقلية المارونية بزعامة بشير الجميل على الدولة على حساب الطوائف الأخرى وعلى حساب ميليشياتها المسلحة، أما بالنسبة لقطاع غزة فإن نظرية أفيغدور ليبيرمان تنص على إسقاط حكم حماس في غزة واستبدالها بسلطة صديقة لإسرائيل. وحسب الباحث، النظرية السلبية المحسوبة في الوقت الراهن على رئيس الوزراء نتتياهو تنص على استمرار الوضع الراهن وإعادة الوضع إلى سابق عهده ، 3 معارك ضد حماس انتهت بإبقاء حكم حماس على حاله و إعادة الهدوء الأمني والتفاهات. ورأى أن النظريتين قد فشلتا، حيث في لبنان حظيت الاستراتيجية الإسرائيلية بالفشل الكبير بمقتل الجميل وسقوط الكتائب، وفي غزة لا يضمن إسقاط حماس بعملية عسكرية حكما صديقا لإسرائيل، بالإضافة إلى التفاهات بين إسرائيل وحماس والتي تتحقق بين الوقت والآخر عبر الوسيط المصري كلما قررت حماس تغيير سياستها وكلما تواجعت مع إسرائيل. وأكد الباحث أن إسرائيل اليوم أمام خطر حقيقي على كل الجبهات جراء زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة : حزب الله في سوريا، والجيش السوري الذي يستعيد عافيته ببطء، والمليشيات الشيعية في العراق، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة. وتلك التهديدات وفق الباحث، تولد 3 سيناريوهات متكاملة للحرب : حرب لبنان الثالثة، وحرب الشمال مع حزب الله وسوريا، وحرب شاملة مع إيران ووكلائها في المنطقة، لذلك فالمطلوب من الجيش الاسرائيلي أن يتجهز على جميع الجبهات لمختلف السيناريوهات بالإضافة إلى تحصين الجبهة الداخلية بكل مكوناتها. وذكر أنه في هذا الواقع المعقد، يطرح سؤال ما هي أهداف حرب إسرائيل؟، الانتصار العسكري الموضوعي على غرار حرب الأيام الستة أمرا غير ممكن، بالنسبة للانتصار غير الموضوعي بتحقيق صورة للنصر متعلق بالعلاقات العامة والدعاية تجاه الرأي العام.

وبين أنه عندما تتم مهاجمة إسرائيل بآلاف الصواريخ وتكون عرضة لتضرر مواقعها الاستراتيجية وسكانها المدنيين فإن السعي للحسم العسكري هي استراتيجية خاطئة وهي عبارة عن نظرية تعود إلى عهد الحروب التقليدية في ميادين القتال العقيمة. وتطرق الكاتب إلى أهداف إسرائيل في الحرب غير المتكافئة على أي جبهة، أولها تقصير مدة الحرب وأضرارها إلى أقل حد ممكن، ومنع استنزافها من قبل العدو وإعادة الحياة إلى طبيعتها في إسرائيل خلال بضعة أيام إن لم يكن ساعات قليلة. والهدف الثاني تأجيل موعد الحرب القادمة لسنوات طويلة، منوهاً إلى أن ذلك يتطلب على نحو كبير الاستعداد المسبق في المجالين: الدفاعي والهجوم. في المجال الدفاعي، بالإضافة إلى منظومة القبة الحديدية والعصا السحرية ومنظومة حيتس، يجب على إسرائيل أن تطور صواريخ فعالة وبأعداد كبيرة وبتكلفة منخفضة، المجال الرائد حالياً هو الشروع في تطوير التقنية المستحدثة للسلاح الموجه بالليزر الذي سيمسح بتدمير آلاف الصواريخ في الوقت المناسب وبتكلفة منخفضة، وفق الباحث هارلاب. ووفقاً لرأي الجنرال المتقاعد إسحاق بن إسرائيل خلال لقاء مع صحيفة معاريف في (2018-6-12) ذكر أن الاعتراض الليزري في الوقت المناسب ممكن حيث يحدد سرعة الضوء أمام وقت انطلاق الصاروخ، والنتيجة هي انتصار الوقت على المكان في مجال الدفاع. أما على الصعيد الهجومي أكد الباحث أنه يجب على إسرائيل أن تستخدم القوة العسكرية غير المسبوقة، ففوة كهذه ستحدث دماراً مادياً كبيراً في القدرات العسكرية والبنية التحتية للعدو والتي يستغرق ترميمها سنوات طويلة، والقدرة على تدمير القدرات والبنى التحتية ستحدث تغييراً توعوياً عميقاً يشبه ما حدث في لبنان "دمار مربع الضاحية" وبذلك ستحدث انتصار الزمان على المكان في مجال الهجوم.

وأوضح أنه لكلا الهدفين قاسم مشترك: محور الزمان في مواجهة محور المكان، ففي محور المكان يوجد أعداء إسرائيل تفوق جغرافياً وديمغرافياً كبيراً المتمثلة بالديموغرافيا الإيرانية والعراقية واللبنانية أمام الجغرافيا الإسرائيلية الضعيفة، في المقابل في محور الزمان. وزعم أنه لا يوجد لإيران ووكلائها تفوقاً بنوياً على إسرائيل، حيث الدفاعات الليزرية والقبة الحديدية والعصا السحرية ومنظومة حيتس تضغط التفوق المكاني الصاروخي لدى العدو والدمار وأضرار الحرب

التي من شأنها أن تحدث تفوقاً لصالح إسرائيل. وفقاً للباحث، انتصار الزمان ليس انتصاراً عسكرياً أو إنجازاً سياسياً، انتصار الزمان على المكان هو الهدف الأدنى للبقاء والدفاع عن الوجود الأمني والسيادة في محيط معاد عنيف يتم به شراء الوقت والهدوء لسنوات طويلة ولا شيء سوى ذلك. وحسب رأيه، من أجل تحقيق هدفي الحرب، هناك الحاجة إلى نظرية التشغيل الدفاعية الهجومية، ففي مجال الدفاع المطلوب تغطية إسرائيل بمنظومات ليزر كثيرة ومنخفضة التكلفة لاعتراض الصواريخ، في مجال الهجوم، المطلوب الاستعداد لحرب خاطفة مركزة برية بحرية وجوية، لذلك يجب على إسرائيل أن تجهز سريعاً الاستجابة الدفاعية والهجومية لتحقيق أهدافها في الحرب القادمة .

الإدارة الأمريكية لم تعد وسيطاً وحيداً ونزيهاً لرعاية المفاوضات

استقبل الرئيس عباس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، رؤساء الوفود المشاركة في اجتماعات الاشتراكية الدولية، والذي عقد بمدينة رام الله، برئاسة الأمين العام للاشتراكية الدولية، لويس ايلالا؛ واطلع عباس، الضيوف على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وما وصلت إليه العملية السياسية، جراء السياسة التي تنتهجها حكومة الإحتلال، المدعومة من قبل الإدارة الأميركية.

وقال: "إن القيادة الفلسطينية، اتخذت قراراً بالعمل على وقف تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وذلك بسبب عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بها، وإصرارها على تدمير كل ما تم الاتفاق عليه برعاية دولية، عبر الاستمرار بالاستيطان، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وحجز الأموال الفلسطينية، والاقتحامات اليومية، وسياسة الاعتقالات."

وأضاف: "بيدنا كانت وما زالت ممدودة للسلام، ولكن الجانب الإسرائيلي لم يترك فرصة إلا ويعمل على تدمير كل فرص تحقيق السلام على مبدأ حل الدولتين المدعوم دولياً، مطالباً أحزاب الاشتراكية الدولية، سواء من خلال حكوماتهم أو برلماناتهم التدخل بشكل فوري، والعمل على

إنقاذ فرص تحقيق السلام والاستقرار والأمن من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام. "1967

وأشار إلى أن الإدارة الأميركية لم تعد وسيطاً وحيداً ونزيهاً لرعاية المفاوضات من خلال القرارات التي اتخذتها بحق القضية الفلسطينية، والتي تخالف كل مبادئ الشرعية الدولية. وقال: (إن صفقة القرن (التي يحاولون فرضها تشكل محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء كل الاتفاقات الدولية الرامية لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولكن الشعب الفلسطيني وقيادته لن تسمح بتمرير هذا المشروع الخطير على السلام والاستقرار، وسيبقى الشعب الفلسطيني صامداً على أرضه وفوق ترابه، مهما كان حجم التحديات والمخاطر التي يواجهها. بدوره، قال الأمين العام للاشتراكية الدولية لويس ايلالا: "إن قرارات الإدارة الأميركية الحالية بخصوص قضية الشرق الأوسط" تذهب بعيداً عن الإجماع الدولي والشرعية الدولية." وأضاف أن "حل الدولتين، هو ما نحتاج إلى تحقيقه، والاشتراكية الدولية تعمل على ذلك، ونحن سعداء بأن الموجودين فلسطينيين وإسرائيليين، يتشاركون في رؤية حل الدولتين، ونحن نتطلع هذا العام إلى إجابة حول هذه الرؤية."

بناء 715 وحدة سكنية للفلسطينيين بالمنطقة) جـ (

صادق المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينيت)، على مقترح رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بإقامة مشاريع بناء لفلسطينيين في المناطق المصنفة) جـ (بالضفة الغربية المحتلة، مقابل توسيع البناء داخل المستوطنات الإسرائيلية في تلك المناطق. والمناطق) جـ(، حسب اتفاقية أوسلو الموقعة عام 1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل؛ هي تلك التي تقع تحت السيطرة الكاملة لحكومة الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، وتشكل 61% من المساحة الكلية للضفة.

وبحسب القناة 13 الإسرائيلية، فإن ننتياهو مخول بالمصادقة على مشاريع بناء استيطاني أو فلسطيني في هذه المناطق، لكنه أثار طرح الموضوع لمصادقة "الكابينيت"، بسبب الأبعاد السياسية على هذه الخطوة وتبعاتها على ناخبي اليمين، قبل نحو شهرين على موعد الانتخابات. وأن المصادقة على مقترح ننتياهو جاء بموافقة جميع الوزراء في الحكومة الانتقالية الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر، ومن بينهم ممثلو الصهيونية الاستيطانية عن "اتحاد أحزاب اليمين"، رافي بيرتس، وبتسلئيل سموتريتش.

ويتضمن مقترح ننتياهو، الذي عرضه على "الكابينيت"، بناء 6000 وحدة سكنية في المستوطنات و 715 وحدة سكنية جديدة للفلسطينيين؛ ونقلت القناة 13 عن مصادر مطلعة على المناقشات خلال جلسة "الكابينيت" أن ننتياهو تعهد للوزراء، أنه مقابل المصادقة على الوحدات السكنية الجديدة للفلسطينيين في مناطق جـ، ستوافق الإدارة المدنية على تخطيط وبناء 6000 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

كما وصفت جهات في "الكابينيت" الخطة بـ"الحساسة"، ملمحة إلى إمكانية وجود علاقة بينها وبين زيارة مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وصهره، جاريد كوشنير للمنطقة قريباً، والخطة الأميركية المعدة لتصفية القضية الفلسطينية والمعروفة بـ"صفقة القرن".

وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية، لم تصادق على إنشاءات فلسطينية جديدة خلال السنوات الأربع الماضية، وخصوصاً في المناطق جـ، إذ من ندر ما قررت حكومة الاحتلال إصدار تصريحات بناء قانونية للفلسطينيين.

وسيتيح النشر حول مصادقة الكابينيت على بناء وحدات سكنية فلسطينية جديدة في مناطق جـ (والتي من المرجح أن لا يتم تنفيذها بتعطيل الإجراءات القانونية، لننتياهو، الادعاء أنه يبذل جهداً لصالح خطة كوشنر، رغم أن هذه الخطة صغيرة، ولا وزن لها بالمقارنة مع المستوطنات الجديدة التي يجري النظر فيها.

ويعتبر كوشنر المسؤول عن تطبيق خطة " صفقة القرن " الأميركية، التي تزعم أنها ترمي لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .وحسب الصحيفة، فإن جهات سياسية إسرائيلية قدرت أن مقترح منح تصاريح بناء للفلسطينيين في المنطقة ج نابع من ضغوط أميركية. وكانت قناة " كان " التلفزيونية الإسرائيلية الرسمية أول من نشر، حول مقترح نتنياهو في الكابينيت .ورغم أن البناء للفلسطينيين محدود للغاية بحسب مقترح نتياهو الذي تعهد بالمقابل المصادقة على بناء 6000 وحدة استيطانية، إلا أن قادة المستوطنين أصدروا بيانات هاجموا فيها نتياهو .

ثمان اتفاقيات مع إسرائيل ستوقف السلطة العمل بها ..ما هي؟

وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية، مع الحكومة الإسرائيلية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي العديد من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أعلن الرئيس محمود عباس أمس وقف العمل بها؛ و الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عام 1991 ، والتي يشملها القرار الفلسطيني، وهي كالتالي :

1.اتفاقية أوسلو الأولى 1993

وهو أول اتفاق وقعه الفلسطينيون بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات والإسرائيليين بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في أيلول عام 1993 بواشنطن. ويعرف الاتفاق بأسماء عدة هي " :اتفاقية أوسلو الأولى، اتفاقية إعلان المبادئ"، حيث سبقه مباحثات سرية بين وفدي منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو، فيما وقع الاتفاقية بالإضافة إلى الطرفين المعنيين كل من الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الفيدرالية بوصفهما شاهدتين.

وأبرز بنود الاتفاقية :اعتراف إسرائيلي فلسطيني متبادل، وإعلان المبادئ لتحقيق السلام وينص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة الغربية وقطاع غزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة بصلاحيات محدودة، وبحث القضايا العالقة فيما لا يزيد على ثلاث سنوات.

2. اتفاقية غزة أريحا 1994.

اسم أطلق على الاتفاق التنفيذي للاتفاق السابق، حيث وُقِع في الرابع من أيار 1994 ، وتضمن الخطوة الأولى لانسحاب العدو من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها. أُحِق الاتفاق باتفاقيين تنفيذيين الأول هو اتفاق باريس الاقتصادي في تموز من نفس العام، والذي نظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين، والثاني الاتفاق التمهيدي الذي وقع في آب /لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة.

3. اتفاقية طابا (أوسلو الثانية) 1995)

وَقَّعت الاتفاقية بمدينة طابا المصرية في 28 أيلول 1995 ، حيث عُرفت باتفاق المرحلة الثانية من انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وتعهدت إسرائيل بالانسحاب من ستة مدن رئيسية و 400 قرية بداية 1996 ، وانتخاب 82 عضواً للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية.

وجاءت الاتفاقية في خضم أحداث مهمة منها مجزرة الحرم الإبراهيمي التي سبقت التوقيع على الاتفاقية و اغتيال إسحاق رابين.

وقسمت اتفاقية طابا المناطق الفلسطينية إلى (أ) (ب) (و) ج (لتحديد مناطق حكم السلطة والمناطق الخاضعة لإسرائيل وغير ذلك).

4. اتفاق واي ريفر الأولى 1998.

بدأ الاتفاق باجتماع للرئيس الراحل عرفات برئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو إلى جانب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، في تشرين أول بمنتجع واي ريفر، حيث تم التوقيع على اتفاق "واي ريفر."

وينص الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل الأمن، وتنفيذ إسرائيل مرحلة جديدة من إعادة الانتشار في 13% من الضفة الغربية مقابل قيام السلطة الفلسطينية بتكثيف حملتها ضد العنف).

5. اتفاق واي ريفر الثاني 1999.

وقّعه مع السلطة الفلسطينية رئيس وزراء العدو الأسبق إيهود باراك على الأساس نفسه الذي عقدت عليه "اتفاقية واي ريفر الأولى"، حيث وقع الطرفان بشرم الشيخ المصرية الاتفاقية؛ وتم تعديل وتوضيح بعض النقاط التي كانت في الاتفاقية الأولى مثل: "إعادة الانتشار وإطلاق السجناء والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية وغير ذلك."

6. تقرير ميتشل 2001

قدمت اللجنة المشكلة برئاسة السيناتور الأميركي السابق جورج ميتشل مقترحات سميت باسم "تقرير لجنة ميتشل"، الذي طالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي ووقف العنف بين الجانبين.

7. خارطة الطريق 2002

وهي عبارة عن خطة سلام أعدتها عام 2002 اللجنة الرباعية التي تضم كلا من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، حيث ركز على إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية، وأن تتم التسوية النهائية بحلول عام 2005، حيث لم توقع أي اتفاقية بهذا الشأن.

8. اتفاقية المعابر 2005

وهي اتفاقية إسرائيلية فلسطينية تتعلق بالحركة والعبور للفلسطينيين وتحديداً في قطاع غزة، وبهدف تحسين الوضع الاقتصادي، حيث كانت بمثابة التزامات على الجانبين تنفيذها. وشملت الاتفاقية معبر رفح الذي تم التوافق أن يكون فيه طرف دولي (الأوروبيين)، كما تطرقت للربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر تسهيل مرور البضائع، إلى جانب عدم تدخل الإسرائيليين بعمل ميناء غزة، أما المطار فيتم الحديث لاحقاً عن قضايا الترتيبات الأمنية والبناء والعمل.

حقائق جديدة عن الصراع تكشفها الاستطلاعات الإسرائيلية

في الوقت الذي يسوده الجمود السياسي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (منذ توقف المفاوضات في 2014، وتشهد العلاقة مع المقاومة في غزة وضعية من المد والجزر، بين تصعيد وتهدة، تصدر بين حين وآخر مواقف إسرائيلية تعبر عن حالة من الإحباط في إيجاد نهاية

للصراع بين الجانبين؛ تجد هذه المواقف الإسرائيلية طريقها للصدور من خلال استطلاعات للرأي تُجرى بين الإسرائيليين بين حين وآخر، وتعد نتائج مهمة تعطي مؤشرات على تغييرات جديدة في المزاج الشعبي للرأي العام الإسرائيلي. آخر هذه الاستطلاعات كشفت نتائجها في الساعات الأخيرة، حيث عبر 78% من الإسرائيليين أنهم لا يرون نهاية وشيكة للصراع مع الفلسطينيين، وسط انتقادات قاسية للسياسة الإسرائيلية تجاه حماس في غزة، ويصفونها بالفاشلة، وهذا الاستطلاع أجراه ما يعرف بـ "مشروع الانتصار الإسرائيلي".

وركز في تساؤلاته للإسرائيليين عن وجهات نظرهم تجاه الانتصار والحسم فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. هذه النتيجة ربما تتفق مع التحليل السياسي المنطقي القائل إن مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أخذت في الابتعاد مع مرور الوقت، وما دامت للإسرائيليين اليد الطولى في فرض وقائعهم على الأرض في ظل موقف فلسطيني ضعيف وغير منسجم داخليا فإن هذه النتائج تؤكد أنهم غير قادرين بعد على إجبار الفلسطينيين على إلزامهم بمزاعمهم التاريخية وشروطهم السياسية. من النتائج اللافتة أن الإسرائيليين حين سُئلوا عن سبب عدم نجاح الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين بإنجاز أهدافها، اتهم 47% الفلسطينيين بذلك، بسبب رفضهم الاعتراف بـ (إسرائيل كدولة يهودية، و 16% قالوا إن الفلسطينيين متشددون في قضايا الصراع الأساسية مثل القدس وحق العودة، و 20% قالوا إنه لا يمكن حل الصراع. هذه حقيقة أخرى من حقائق الصراع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي تعد ثوابت أساسية في هذا الصراع الأزلي، فالفلسطينيون لا يستطيعون أن يسلموا للاحتلال بالاعتراف بدولته اليهودية، لأنهم ليسوا أصحاب حق حصري بذلك، لما لهذا الاعتراف من استلاب حقوق تتجاوز الفلسطينيين أصحاب القضية الأصليين.

في القراءة ذاتها لنتائج الاستطلاع رأى 41% من الإسرائيليين أن الصراع سينتهي حين يتنازل الفلسطينيون عن تطلعاتهم بالقضاء عليها، وهي مطالبة بأن تبذل جهودها الحثيثة لإقناع الفلسطينيين بأنهم خسروا صراعهم معها، وقال 33% من الإسرائيليين إن الطريق لإقناع الفلسطينيين للاعتراف بالدولة اليهودية هو إحباط رغبتهم بالاستمرار في محاربتها. أخيرا.. إن

تمسك الفلسطينيون بما تعرف بلغة التفاوض الإسرائيلية بـ "القضايا اللباب"، مثل القدس وحق العودة، يحرم) إسرائيل (من ترديد أي أوهام وأباطيل بشأن تصفية هذه الحقوق التي تعد مؤشرات أساسية على هذا الصراع الممتد منذ مائة عام، وهو ما يجب أن يواصل الفلسطينيون تمسكهم بها.

حماس تغيّر عقيدتها العسكرية

ربط تحليل إسرائيلييين التهدة في قطاع غزة وبين " القضاء على مشروع أنفاق حركة حماس"، بعد يومين من إعلان الاحتلال عن كشفه نفقاً جنوبيّ القطاع، زاعماً أن كشف المزيد من الأنفاق يساهم في دفع حماس لتغيير عقيدتها. إذ نقل موقع "المونيتور" الأميركيّ؛ عن مسؤول أمني إسرائيلي إن " القضاء على مشروع الأنفاق له أهمية إستراتيجية بالنسبة للعقيدة الأمنية لحركة حماس"، وأضاف أن "إحدى الأسباب المركزيّة لخوف حماس من مواجهة مسلّحة واسعة ضد إسرائيل، هي حقيقة أن لا ردّ عسكرياً عنده للحرب البرية".

واستنتج المصدر الأمني الإسرائيلي أنّ هذا هو السبب الذي قاد حماس إلى أن تطوّر " بوتيرة متسارعة مديات صواريخها، التي أثبتت، من جهتها، فاعليتها، بالإضافة إلى سلاح مدفعية متعدّد القياسات للتغلب على القبة الحديدية"، أي تغيير عقيدتها العسكرية من الاعتماد على الأنفاق إلى الاعتماد على الصواريخ والحرب البرية.

ولفت المصدر إلى أنّ مقاتلي حركة حماس " مزوّدون بصواريخ كورنيت) مضادّة للمدركات" (، مستذكراً استخدامها ضد حافلة إسرائيلية في أيار الماضي.

ويلفت التحليل الإسرائيلي إلى أنّ "تغيير حماس لعقيدتها العسكرية"، أي الانتقال من الأنفاق إلى الحرب البرية، " ستكون له تأثيرات سياسية واسعة"، وأضاف أن " حماس تعي أن نجاعة الصواريخ طويلة المدى والقذائف متعدّدة القياسات هي محدودة " وأن " تأثيرها فعّال فقط لجولة عنيفة لا حرب شاملة".

وبنى التحليل على ذلك تقديراته أن " التهدة مع إسرائيل، هي الخيار المفضّل لقادة الحركة ". وفي محاولة للقضاء على الأنفاق، يعمل الجيش الإسرائيلي منذ العام 2017، على إقامة سياج

فصل على طول الحدود مع قطاع غزة، بحيث يرتفع بنحو ستة أمتار فوق الأرض، وإقامة جدار إسمنتي على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن تكلفة سياج الفصل هذا تقدر بنحو 3 مليار شيكل، وكان من المتوقع أن ينتهي العمل به نهاية العام الماضي، إلا أن ذلك لم يحصل.

ويتضمن المشروع الحالي تقوية وتطوير السياج الحدودي القائم، وإقامة سياج آخر إلى الشرق منه بارتفاع ستة أمتار؛ وبين السياجين سيتم وضع أكوام ترابية تسمح للجيش بنشر دبابات في المنطقة، وشق طرق تتيح للجيش القيام بدوريات غرب السياج الجديد، وكذلك شرقه لتسهيل تحرك قوات الجيش والقيام بأعمال الصيانة للسياج.

وتأمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن يوفر سياج الفصل هذا الرد على تهديد الأنفاق الهجومية التي تخترق الحدود تحت الأرض، حيث أن الجيش الإسرائيلي، وإضافة إلى السياج المعدني المرتفع لستة أمتار فوق الأرض، يعمل على إقامة جدار من الإسمنت المسلح تحت الأرض بعمق عشرات الأمتار، ويشتمل على مجسات تطلق إشارات إنذار في حال الاقتراب من الجدار.

ويضيف التقرير أن الجدار المقام تحت الأرض قد صمم بحيث أنه يتيح تدمير الأنفاق القائمة على الحدود اليوم؛ وتم نصب ماكنات ضخمة في المنطقة تحفر على أعماق كبيرة في المنطقة، وتدمر الأنفاق في حال وجدت، وذلك من خلال صب مواد سائلة تدعى "بانتونايت" تتيح للجيش معرفة ما إذا كان هناك أنفاق في المنطقة أم لا.

وجاء أنه في حال العثور على نفق، فسوف يتم إدخال أقفاص حديدية ضخمة، تستخدم كأساسات للجدار، ويكون بداخلها أنابيب تحتوي على مجسات إنذار. وبعد صب الإسمنت في الجدار تحت الأرض، ستتم إقامة سياج معدني فوق الأرض على ارتفاع ستة أمتار.

وتقدر تكلفة كل كيلومتر واحد من هذا الجدار المقام تحت الأرض بنحو 40 مليون شيكل، في حين تصل تكلفة كل كيلومتر من السياج المعدني فوق الأرض بنحو مليون ونصف المليون شيكل.